

Keywords: The Hamza ; Loosening ; Facilitating; Substitution; Introduction.



مقدمة:

لا شك أن بحث همزة من الدراسات الشائكة في الأبحاث الصوتية، وهذا الصوت الفصيح قد لاقى إهمالا كبيرا في المجالات التطبيقية، خاصة تلك التدقيقات التي أخذت بالمشافهة كما في ضبط قراءة القرآن الكريم، أما في الميدان النثري فلا نعرف للهمزة وضعا إلا التحقيق، وقد يتوهم السامع أن همزة لا ترد إلا بهذا النمط، وأن الاختلافات الصوتية الناجمة من قراءة الشعر ما هي إلا ضرورة عروضية، ولكن الأمر يختلف تماما عن هذا التصور؛ إذ إن تخفيفها بالطرق التي سندكرها تباعا هي رخص لغوية جائزة حتى في لغة النثر، مقروء بها في القراءات القرآنية، ومسموعة من العرب القدامى، ولهذا كان التساؤل حثيثا في تتبع أثرها نظريا وتطبيقيا، وتعتمد الدراسة على المنهج النيبوي الذي يساير معرفة هذه الأوضاع العامة لصورة همزة في الشعر العربي، وعليه نطرح التساؤل الآتي: ما هي الأحكام العامة لحرف همزة في الواقع الشعري من حيث الاستعمال والإهمال، وهل التخفيف لغة بارزة في التأليف الشعري أم هو ضرورة نادرة؟.

إنّ التخفيف عكس التحقيق، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز،¹ والتخفيف هو مصطلح إجمالي تدرج تحته أساليب متعددة من ظواهر تخفيف همزة، بعضها واجب، وأغلبها على وجه الجواز، هذا في لغة النثر، أما في لغة الشعر فقد يتغير حكم الجواز إلى الوجوب من أجل استقامة الوزن، وفيما يلي أحكام التخفيف عند بحث الهمز وأثره في لغة الشعر:

أولا: التخفيف بالتسهيل: التسهيل مصدر للفعل (سَهَّلَ)، وتسهيل الهمزة يعني عدم تحقيقتها، وتُسمّى بالهمزة المُسهَّلة؛ وذلك أن تُنطق مخففة بينها وبين الألف في حالة الفتح، أو بينها وبين الواو في حالة الضمّ، أو بينها وبين الياء في حالة الكسر، من أجل هذا سميت كذلك بـهمزة (بَيْنَ بَيْنَ)، "ومعنى بَيْنَ بَيْنَ أن تُنطق الهمزة بين الألف والألف إن كانت مفتوحة ... وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة ... وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة ... وحقيقة هذا النطق هي أن تلفظ حركة الهمزة فقط من غير أن تلفظ الهمزة نفسها"².

لقد غابت هذه الهمزة المسهّلة وامّحى أثرها تماما في لغتنا اليوم لانقطاع تواترها بين الأجيال؛ لأنها صوت دقيق يؤخذ بالسماع والمعايشة، وقد تتلّفظ بها في لهجتنا العامية أو حتى في التواصل الفصيح ولكن بدون علم، وبدون معرفة أحوالها من حيث الجواز أو المنع، "ولا يظهر سرّ هذه الهمزة ولا ينكشف حالها إلا بالمشافهة"³، من أجل هذا غاب هذا المصطلح تماما من حيث التطبيق، وإذا تحسّسنا لوجودها في عصرنا اليوم فلن نجد لها إلا في بعض الروايات القرآنية التي روّث هذا الطريق؛ ذلك أنّها الموروث الوحيد الذي تواتر مشافهةً واعتمد فيه رجاله التصويب والمبالغة في التدقيق وتقويم اللسان سندا إلى سند، أما في اللغة النثرية فبغيب الوزن العروضي واختفاء صوت الهمزة المسهّلة استغني عنها تماما، وهكذا تغيب سنّة من سنن العرب اللغوية ورخصةً كانت سائدة في كثير من القبائل العربية.

1. التسهيل بين الهمزة والألف: هناك حالات عددها اللغويون يجوز فيها نطق الهمزة بين الألف والهمزة، وكله مَعْرُوفٌ إلى قبائل معينه، وهي في الحالات التالية:
- إذا كانت مفتوحة مسبوقة بألف مدّية تُسهّل بين الهمزة والألف،⁴ وذلك للفتحة التي عليها، مثل كلمة (جاء) في قول الشاعر:

كأنّ الصباح استقبسَ الشمسَ نازها // فجاء له من مشتريه شهاب⁵

- إذا كانت مفتوحة وقبلها حرف مفتوح تسهّل بين الهمزة والألف، سواء كانت متصلة في كلمة واحدة، أو منفصلة في كلمتين،⁶ فالأول مثل كلمة (كأنّ) في قول الشاعر:
مِنْ كَفِّ ذِي عَنَجٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ // قَمْرٌ، وَسَائِرُ وَجْهِهِ دِينَارٌ⁷
والثاني في المنفصل مثل (بحسبك أنّ) في قول الشاعر:

بِحْسَبِكَ أَنْ سَمِعْتَ وَأَنْتَ حَلٌّ // عَلَى الْبَانَاتِ صِرْدَانًا فِصَاحًا⁸

2. التسهيل بين الهمزة والواو: وذلك في الحالات الآتية:
- إذا كانت مضمومة وقبلها ألف مدية تُسهّل بين الهمزة والواو،⁹ لأن الضمة يناسبها الواو، مثل كلمتي: (الخضراء والحمراء) في قول الشاعر:

الجنة الخضراء في دمه // وجهنم الحمراء سيّان¹⁰

- إذا كانت مضمومة مسبوقة بمتحرك، سواء كان فتح أو ضم أو كسر،¹¹ فالفتح مثل كلمة (ونمأ) في قول الشاعر:

فلطالما كُتبا نروق المَجْتَلِي // حَسْنًا ونملاً ناظر العلياء¹²

والضمّ مثل كلمة (رؤوس) في قول الشاعر:

غدوّت تُرَجِّي غابةً في رؤوسها // نجومُ الثريا والمنيا ثمارها¹³

والكسر مثل كلمة (لأكرمها) في قول الشاعر:

أهينُ لهم نفسي لأكرمها بهم // ولن يُكْرِمَ النفسَ الذي لا يُهينُها¹⁴

3. التسهيل بين الهمزة والياء: وذلك في الحالات الآتية:

- إذا كانت مكسورة بعد ألف مدّ؛¹⁵ لأن الكسرة تناسب الياء، مثل كلمة (فلائد) في قول الشاعر:

زارتُ عليها للظلام رواقٌ // ومن النجوم فلائدٌ ونطاقٌ¹⁶

- إذا كانت مكسورة مسبوقة بمتحرك، سواء كان المتحرك فتح أو ضمّ أو كسر، وسواء كان في المتصل أو في المنفصل،¹⁷ فالفتح مثل كلمة (وإنّ) في المتصل، وفي المنفصل مثل كلمة (نصيبك إرثاً) في قول الشاعر:

وإنّ صغيرَ القومِ إن كان عالماً // كبيرٌ إذا ردّت إليه المحافلُ

ولا ترضَ من عيشٍ بدونٍ ولا يكنُ // نصيبُك إرثاً قدّمته الأوائلُ¹⁸

والضمّ مثل كلمة: (يريدُ إذا) في قول الشاعر:

سيعلم ما يريدُ إذا التقينا // بشطّ الزابِ أيّ فتى أكونُ¹⁹

والكسر مثل كلمة (القومِ إنّ) في الشاهد السابق في قول الشاعر: (وإنّ صغير القومِ إنّ كان عالماً).

أما أثر الهمزة المسهّلة في الشعر فهو أمر موقوف على السماع؛ وذلك لمضارعتها للهمزة المحققة من حيث الوزن، لأن كلاهما يحفظ النسق الحركي في التقطيع العروضي، يقول المبرد: "والمخففة - حيث وقعت - بوزنها محققة، إلا أن النبر بما أقل؛ لأنك تزيحها عن مخرج الهمزة المحققة"²⁰، وقد استدلل على هذا سيبويه مؤكداً تضارع الهمزتين من حيث الوزن بيت الأعشى في كلمة (أَنَّ):

أَنَّ رأيتُ رجلاً أعشى أضَرَ به // ريبُ المنون ودَهْرٌ مُبْتَلٌ خَبيلٌ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت²¹، وفي هذه الحالة يتشابه النثر والشعر من حيث حكم الهمزة، ويتوقف ذلك على السماع والمشافهة، وحينها يجوز للمتكلم أن ينطق الهمزة محققة كما هو مذهبنا الشائع، أو أن يسهلها إذا توفرت شروط التسهيل، حيث لا وجوب لتسهيل الهمزة أبداً كما في بعض الأحكام الواجبة في غيرها، ومن أجل هذا الخيار وعدم إلزامية السياق الشعري على إحياء سنة الهمزة المسهلة غاب عن معجمنا صوت فصيح موجود في قراءة القرآن الكريم، وفي كتب اللغويين القدامى امتداداً من بعض اللهجات العربية القديمة الفصيحة مثل قريش، هذا من حيث الوزن، أما من حيث القافية فإنّ المسهلة لا تصلح أن تكون رويًا، وذلك لضعفها واقتربها من الساكن وخفوت نبرها الذي لا يصلح أن يكون حرفاً موقوفاً عليه.

ثانياً: التخفيف بالإبدال: الإبدال مصدر للفعل (أَبْدَلَ)، وفي بحث الهمزة تبدل الهمزة حرفاً آخر، وعموم بحث إبدال الهمزة أن تبدل حرف مدّ من حروف المد الثلاثة السواكن، أو تبدل واواً أو ياءً متحركتين كحركة الهمزة المبدلة، وقد يكون الإبدال واجباً في بعض شروطه، وقد يكون جائزاً وهو الأكثر، ويختلف الإبدال عن التسهيل من حيث وروده في الشعر وعدمه، وفيما يلي الأحكام العامة للإبدال وأثره في الشعر من حيث الوجوب أو الجواز:

- إذا التقت همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة، تبدل الهمزة الثانية حرف مدّ مجانس لحركة الهمزة الأولى وجوباً،²² فإذا كان ما قبلها بالفتح أبدلت ألفاً مثل: (أَمْرٌ ← آمَرٌ)، وإذا كان بالضمّ أبدلت واواً مثل: (أُوتِيَ ← أُوتِي)، وإذا كان بالكسر أبدلت ياءً مثل: (إِيمَانٌ ← إيمان)، وهذا الإبدال مطّرد وجوباً ولا علاقة له بالسياق الشعري أو الوضع اللغوي، يقول صاحب الشافية الكافية: "لم تحقّق العرب دون ندور ثاني همزتي كلمة إذا كان ساكناً، بل التزمت إبداله مدّةً مجانسةً لحركة الألف : (آمنت أو من إيماناً)."²³

- إذا كانت الهمزة ساكنة فإنها تُبدل حرف مدّ مجانس لحركة ما قبلها،²⁴ تبدل ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، سواء في الأفعال أو الأسماء، مثل: (يَأْتِي ← ياتي، الرأس ← الراس)، وتبدل واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، مثل: (يَوْمٌ ← يومن، البؤس ← البوس)، وتبدل ياءً إذا كان ما قبلها مكسوراً، مثل: (مُؤدّة ← ميذنة، شئت ← شيت)، وهذا الإبدال ليس وجوباً، بل هو على سبيل الجواز مطلقاً في النثر، أما في الشعر فهو يتعلق بالقافية دون الحشو؛ لأن الكلمتين

الأصلية والمبدلة لهما الوزن نفسه؛ لأننا نضع حرفا ساكنا مكان حرف ساكن، وبالتالي فلا فرق بين هذين الكلمتين (تأمل ← تأمل) في قول الشاعر:

قد كنتُ أمْل طول مكنهْم // والنفس ممّا تأمّل الأمل²⁵

ففي هذه الكلمة يجوز الوجهان، بالهمز أو بالإبدال، حيث توفّر شرط الإبدال وعدم تأثر الوزن بالقراءتين، أما كلمة (أمّل) في الشطر الأول فإبدال الهمزة الثانية ألفا واجب كما أخبرنا سابقا، وأصل الكلمة (أمّل)، ولا علاقة لهذا الإبدال بالسياق الشعري أو بالحكم الصرفي.

أما ما يجب فيه الإبدال من هذا النمط وجوبا فنراه في القافية للمحافظة على سناد الردف، لأن الردف الذي يسبق الروي يجب أن يكون حرف مدّ، فحينها يجب إبدال الهمزة حرف مدّ من أجل استواء نغمية القافية، من أمثلة ذلك قول الشاعر:

وأنا المانعون لما أردنا // وأنا النازلون بحيث شينا²⁶

فكلمة (شينا) أصلها (شئنا)، ولا يجوز قراءتها على الأصل من أجل تفادي الوقوع في عيب من عيوب القافية وهو سناد الردف، لأن مطلع القصيدة هو:

ألا هيّ بصحنك فاصبحينا // ولا تبقي خمور الأندرينا

فوجب الاحتفاظ بالياء التي قبل النون ومناوبتها بالواو من أول القصيدة إلى آخرها، ومن هنا يتحول حكم الإبدال من الجواز إلى الوجوب في لغة الشعر، ولا ينبغي أن نسمي هذا بالضرورة الشعرية، بل لغة من لغات العرب، ومن شواهد ذلك في أشعار المحدثين قول الشاعر:

المرء يُمنى بالرجا والياس // ويضيع بينهما ضعيف الباس

فإذا عزمّت فلا تكن مترددا // فسدّ الهوا بتردد الأنفاس²⁷

يجب إبدال الهمزة ألفا في هذين الكلمتين (اليأس، اليأس ← الياس، الباس) لاستقامة القافية، - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مضموم فإنها تُبدل واوا مفتوحة خالصة، لأن الضمة تناسبها الواو، سواء كان ذلك في كلمة واحدة مثل: (المؤاد ← القواد، تُؤدّة ← تُؤدّة)، أو في كلمتين مثل: (غلامٌ أبيض ← غلامٌ وبيك، يريدُ أن ← يريدُ ون)، وإذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسور فإنها تُبدل ياء مفتوحة خالصة، لأن الكسرة تناسبها الياء، سواء كان ذلك في كلمة واحدة مثل: (المير ← المير، أن يقرئك ← أن يقرئك)، أو في كلمتين مثل: (غلامٌ أبيض ← غلامٌ يبيك، بالحق أن ← بالحق ين).²⁸

كل هذه الصيغ إذا توفرت فيها شروط الإبدال تكون في لغة الشعر على سبيل الجواز مثل لغة النثر؛ لأننا نضع حرفا متحركا مكان حرف متحرك، فيبقى النسق الحركي والمقطعي موحدًا، ولأن الهزمة ليست متطرفة حتى تتغير القافية، مثال عن الواو قول الشاعر:

حَمَّالٌ أَلْوِيَّةٍ، فَطَاعُ أَوْدِيَّةٍ // شَهَادُ أَنْجِيَّةٍ، لِلْوَثْرِ طَلَابًا²⁹

في هذا البيت ثلاثة شواهد يجوز قراءة هزاتها بالتحقيق أو بإبدالها واوا، وهي: (ألوية، أودية، أنجية ← ولوية، وودية، وأنجية)، أما مثال عن الياء فقول الشاعر:

على أن ما ضُمَّتْ هُوَادِجُهُمْ سَوَى // فُوَادِي وَلَا ضَمَّتْ سَوَى عَوَجٍ أَضْلَعِ³⁰

الشاهد هو جواز إبدال الهزمة ياء في كلمة: (عوج أضلع ← عوج يضلّع)، وهناك شاهد آخر كذلك في هذا البيت، وهو كلمة (فُوَادِي) يجوز إبدال الهزمة فيها واوا فتصبح: (فُوَادِي).

- إذا سُبقت الهزمة بواو أو ياء مَدِّيَّتَيْنِ، في هذه الحالة يكون تخفيفها بإبدالها حرفا من جنس الحرف الذي يسبقها وإدغامها فيه، فإن كانت مسبوقه بواو مَدِّيَّة تَبْدَل الهزمة واوا وتدغم في الواو التي قبلها، مثل: (وَضُوءٌ ← وُضُوءٌ، النُبُوَّةُ ← التَّبُوَّةُ)، وإن كانت مسبوقه بياء مَدِّيَّة تَبْدَل الهزمة ياء وتدغم في الياء التي قبلها، مثل: (حَطِيئَةٌ ← حَطِيئَةٌ، البرِيئةُ ← البرِيئةُ... إلخ)³¹، ويُطَبَّق هذا الإبدال كذلك مع حرف اللين وياء التصغير،³² فحرف اللين هو الواو أو الياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، مثل: (السَّوءُ ← السَّوُّ، شَيْءٌ ← شَيْءٌ)، أما ياء التصغير مثل: (سَوَيْلٌ ← سَوَيْلٌ، رُشِيءٌ ← رُشِيءٌ)، أما حكم هذا الإبدال في الشعر فشرط فيه الجواز، وشرط فيه الوجوب، فالجواز إذا وُجد هذا النمط في حشو البيت، ومثال ذلك قول الشاعر:

كذالك الشمس تبعد أن تسامى // ويدنو الصَّوءُ منها والشعاعُ³³

فللشاعر الوجهان في هذه الكلمة لأنها لا تُغير من الوزن شيئا (الصَّوءُ ← الصَّوُّ ← /0/0/)، ويكون الإبدال واجبا إذا كانت القافية روَّيها حرف الواو أو الياء، في هذه الحالة يجب إبدال الهزمة واوا أو ياء وإدغامها في الحرف الذي يسبقها، مثال عن الياء قول الشاعر:

متى ترجي أبا حسن عليًا // فقد أُرْجِيَتْ يا لكعُ نبيًّا³⁴

يجب هنا إبدال كلمة نبيء بكلمة نبي، ليس من أجل مجانستها لكلمة (عليًا)؛ لأن هذا البيت ليس مطلع القصيدة حتى نعتبره تشظيرا، فقد جاء التشظير مصادفة، بل من أجل مجانستها

لكلمات أواخر الأبيات السابقة في هذه القصيدة، مثل: (جُثِيًّا، جَرِيًّا، عَلِيًّا)، ومن أمثلة وجوب الإبدال مع حرف الواو قول الشاعر:

إذا لاقيت يوم الصدق فارتع // عليك ولا يهْمُك يوم سؤ
على أتى بسرح بني مراد // شحْوُهُمْ سباقاً أيّ شَحْوٍ³⁵

كلمة (سؤ) في البيت الأول أصلها (سؤو) وقد أبدلت همزتها واوا لتستقيم القافية مع هذه الكلمات (شحو، زؤ، هؤ) في باقي أواخر أبيات القصيدة، ومن هنا تُمنح للشاعر رخصة الانتقال من لهجة إلى أخرى، ولا يمكن أن نسمي هذا تجاوزاً أو ضرورة شعرية.

ثالثاً: التخفيف بنقل الحركة: المقصود بنقل الحركة هو نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها بعد حذفها، وهذه ظاهرة طبقتها بعض القبائل العربية لتخفيف الهمزة إذا سبقها ساكن، يقول سيويه: "واعلم أنّ كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: من بؤك ومن مئك وكم بلك، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأبم والإبل"³⁶، ويعتبر حذف الهمزة في مثل هذه المواضع هو حذف جزئي وليس كلياً؛ وذلك لبقاء أثرها وهو حركتها، وفي هذا الحذف ونقل الحركة دليل على وجود الهمزة والشعور بها وعدم اللبس، وهذا الأسلوب الصوتي موجود بكثرة في قراءة القرآن الكريم، وفي الشعر العربي قديمه وحديثه، وحتى في بعض لهجاتنا المعاصرة ميولاً إلى التخفيف والتخلص من مشقة الهمزة، ويمكن أن نلخص حالات التخفيف في حالتين اثنتين:

- إذا سُبقت الهمزة المتحركة بساكن صحيح، أو سُبقت بواو أو ياء أصليتين أو مزيدتين،³⁷ سواء كان ذلك في كلمة واحدة، مثل (مسألة ← مسألة)، أو في كلمتين مثل (من أتى ← منتى)، أو مع الواو والياء مثل (أبو أيوب ← أبويوب).

- كذلك إذا سُبقت الهمزة بلام التعريف، تُحذف الهمزة وتنقل حركتها إلى لام التعريف، ولكن عند الابتداء بلام التعريف يكون عندنا وجهان في همزة الوصل التي تسبق لام التعريف؛³⁸ حذفها والاستغناء عنها اعتداداً بحركة اللام التي أزالنا الابتداء بالساكن بعد عملية النقل، مثل (الأحمر ← كحمر، الإنسان ← لِنسان)، والوجه الثاني هو ثبوت همزة الوصل عند الابتداء بها بعد النقل اعتداداً بالأصل؛ أي أصل حركة اللام قبل عملية النقل وهو السكون هكذا (الأحمر ← أَلحمر، الإنسان ← لِنسان).

بقي أن نشير إلى أن التخفيف بنقل حركة الهمزة في عموم مبي على الجواز إذا توفرت فيه الشروط، يقول صاحب شرح الشافية الكافية: "لا يجب تخفيف المهموز بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، بل هو جائز لمن فعله إذا وجد شرط ذلك"³⁹، هذا في أحكام اللغة العربية عموماً، أما في لغة الشعر فإن الأمر غير ذلك؛ بحيث يجب التحقيق تارة، وتارة يجب التخفيف، وتارة يجوز الوجهان، وسنلخص هذه الأحكام في لغة الشعر وآثار ذلك فيه:

* ما يجب فيه التحقيق لسلامة الوزن الموسيقي، وهو الشائع والأغلب قديماً وحديثاً، مثل قول الشاعر:

غامرته فعجزت عن إدراكه // لكنّه بضائري معقول⁴⁰

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن

هذا البيت من بحر الكامل، والشاهد يجب تحقيق همزة (إدراكه) لثلاثي كسر الوزن، وإذا أردنا تخفيفها في غير لغة الشعر يجوز فتصبح (عن إدراكه).

* ما يجب فيه التحقيق لعدم الالتباس بوزن آخر غير وزن القصيدة، وفي هذه الحالة يؤول بنا تخفيف الهمزة الانتقال من وزن إلى آخر، وهو ممنوع أيضاً، وغالبا ما يحدث هذا بين بحري الطويل والكامل لتشابه أجزاءهما، مثل قول الشاعر:

وإذ أعين مرضى لهنّ رميّة // فقد أقصدت تلك القلوب الصحائح⁴¹

فعولن، مفاعيلن، فعولن، مفاعيلن، فعولن، مفاعيلن، فعولن، مفاعيلن

البيت من بحر الطويل، والشاهد هو (وإذ أعين) والواجب تحقيق الهمزة، فإذا قرئت بنقل حركتها (وإذ عين) في الشطر الأول يتحول الوزن من بحر الطويل إلى بحر الكامل، ويلتبس الوزن هنا؛ حيث يصبح الشطر الأول من بحر الكامل والثاني من بحر الطويل هكذا:

وإذ عيّن مرضى لهنّ رميّة // فقد أقصدت تلك القلوب الصحائح

متفاعلن، متفاعلن، متفاعلن، متفاعلن، فعولن، مفاعيلن، فعولن، مفاعيلن

* ما يجب فيه التخفيف لسلامة الوزن، وفي هذه الحالة يتحول حكم الجواز إلى الوجوب في نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، مثل قول الشاعر عنتره في معلقته:

الشّاتمي عرضي ولم أشتمهما // والتأذرن إذا لم ألهمهما دمي⁴²

مُتفاعِلن، مُتفاعِلن، مُتفاعِلن، مُتفاعِلن، مُتفاعِلن، مُتفاعِلن

الشاهد هو وجوب حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها في كلمة: (لَمْ لَقَهْمَا) لاستقامة الوزن على بحر الكامل، واللافت للانتباه في هذا البيت هو مجيء حالتين من الحالات التي يجوز فيها حذف الهمزة ونقل حركتها، وهما قوله: (وَلَمْ أَشْتَمَهُمَا، لَمْ لَقَهْمَا)، والواجب هنا هو تحقيق الحالة الأولى وتخفيف الثانية، ومن هنا نجد أن الشاعر جمع بين لهجتين من لغات العرب في بيت واحد، ولولا السياق الموسيقي لاكتفى فيهما بلهجة واحدة. * ما يجب فيه تخفيف الهمزة لئلا يلتبس الوزن بوزن آخر، ويحدث هذا غالباً كذلك بين بحر الطويل والكامل لتشابه نغمهما؛ فعند تحقيق الهمزة بتغيير الوزن من بحر إلى آخر، أو يتحول شطر منه والآخر لا يتغير، فيصبح البيت مشتملاً على وزنين، مثال ذلك قول الشاعر:

إِنَّ الْغَنِيَّ هُوَ الْغَنِيُّ بِنَفْسِهِ // وَلَوْ أَنَّهُ عَارِي الْمَنَاكِبِ حَافٍ 43

مُتفاعِلن، مُتفاعِلن، مُتفاعِلن // مُتفاعِلن، مُتفاعِلن، مُتفاعِلن

هذا البيت من بحر الكامل، والشاهد هو وجوب حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الواو التي قبلها في الشطر الثاني من كلمة (وَلَوْ أَنَّهُ) حتى يستقيم الوزن على بحر الكامل، أما إذا قرئت بالتحقيق (وَلَوْ أَنَّهُ) ستوافق أجزاء الشطر الثاني على بحر الطويل، وفي هذا تداخل بين البحور وهو مرفوض، وعلى الشاعر أو القارئ للشعر أن يكون على دراية بالأوزان وبالرخص اللغوية التي تتيح له مسايرة الوزن استمدادا من اختلاف اللهجات العربية، إذن يصبح وزن البيت بتحقيق الهمزة هكذا:

إِنَّ الْغَنِيَّ هُوَ الْغَنِيُّ بِنَفْسِهِ // وَلَوْ أَنَّهُ عَارِي الْمَنَاكِبِ حَافٍ

مُتفاعِلن، مُتفاعِلن، مُتفاعِلن // فعولن، مفاعيلن، فعولن، مفاعِلن

* ما يتساوى فيه التحقيق والتخفيف بالرتبة نفسها؛ بمعنى تغيير التفعيلة ولا يكسر الوزن، وهذا التخفيف يكون فيه توظيف زحاف مألوف حسن في الشعر، يقول صاحب كتاب الكافي في العروض والقوافي: "والزحاف جائز كأصل، والكسر مُمتنع، وربما كان الزحاف في الذوق أطيب من الأصل"⁴⁴، وأشهره زحاف الخين، والخين هو حذف الثاني الساكن من التفعيلة، مثل تفعيلة (فاعلاتن / 0/0//0) التي تتحول إلى (فعلاتن / 0/0//) كما في بحر الرمل والخفيف والمديد

والمجث، أو تفعيلة (مستفعلن /0//0/0) التي تتحول إلى (متفعلن //0//0) كما في بحر البسيط والرجز والسريع والمنسرح، وغيرها من الزحافات المستحسنة في الشعر.

أمثلة على ذلك: يقول الشاعر ابن زيدون:

كَمْ أفاد الصبْرُ أجراً // واقتضى الشكرُ نماءً⁴⁵
فاعلاتن، فاعلاتن // فاعلاتن، فاعلاتن

البيت من مجزوء الرمل، والشاهد جواز التحقيق والتخفيف في كلمة (كَمْ أفاد)، فتحقيقها يبقى التفعيلة على أصلها (فاعلاتن)، أما التخفيف فيدخل على التفعيلة زحاف الخبن (فاعلاتن) ويبقى الوزن سليماً، وهذا الزحاف مستحسن ووارد بكثرة، ويحسن الخبن كذلك في بحر الخفيف مثل قول البحتري:

أتسلى عن الحظوظ وآسى // محلّ من آل ساسان درسي⁴⁶

الشاهد (من آل) يحسن الخبن معها بتخفيف همزة (منال) ... إلخ من الزحافات المستحسنة والشائعة.

* ما يجوز فيه الوجهان ولكن بتكلف، وذلك باستحسان التحقيق وكرهية التخفيف؛ ويكون هذا مع الزحافات القبيحة أو النادرة غير المستساغة، وحينها يكون تحقيق همزة أقرب إلى الذوق، ويكون في التخفيف استهجان وثقل بالرغم من وجود شواهد، حفاظاً على ليونة الموسيقى الشعرية والتشبث بالأصل اللغوي قبل الفرع، مثل زحاف القبض في تفعيلة (مفاعيلن //0//0) من حشو الطويل فتصبح (مفاعيلن //0//0)، مثال ذلك قول المتنبي:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً // وحسب المنايا أن يكنّ أمانياً⁴⁷
فعولُ مفاعيلن فعولن مفاعيلن // فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

البيت من بحر الطويل، والشاهد هو جواز التحقيق والتخفيف في كلمة (داءً أن)، ولكن التحقيق هو الأقوى، والتخفيف - مع جوازه - مستثقل (داءً نُنْ)، فتتحول التفعيلة من (مفاعيلن) إلى (مفاعيلن)، ولا ننكر أن هذا الزحاف موجود في الشعر العربي، بل حتى في المعلقات ولكن بصورة قليلة، ومن أمثله قول امرؤ القيس:

إذا قامتنا تَضَوِّع المسك منهما // نسيم الصبا جاءت برّيتا القرنفل⁴⁸
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن // فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

وأقبح من هذا الزحاف في بحر الطويل زحاف الكفّ؛ وهو حذف السابع الساكن من تفعيلة (مفاعيلن 0/0/0//) فتتحول إلى (مفاعيلُ /0/0//)، وهو زحاف متكلّف جدا لا يكاد يرد في الشعر، وقد يتصادف هذا الزحاف مع تخفيف الهمزة بالنقل، وبهذا يكون التحقيق هو المقدم، مثل قول الشاعر:

جزى الله عنيّ الحبّ خيرا فإنه // به ازداد مجدي في الأنام وعلياي⁴⁹

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن // فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلن

الشاهد (في الأنام) فإذا قرئت بالتخفيف (فِلَنَام) يطرأ على التفعيلة زحاف الكف وهو قبيح، وفيه شعور باضطراب الموسيقى، وشواهد هذا الزحاف في الشعر العربي نادرة لدرجة الانعدام، وقد ورد مرة واحدة في معلقة امرئ القيس في قوله:

ألا ربّ يوم لك منهنّ صالحٍ // ولا سيّما يوما بدارة جللج⁵⁰

وأمثلة الزحافات القبيحة التي يتيحها تخفيف الهمزة بالنقل كثيرة واكتفينا بالتمثيل لا بالحصص.

بقيت ملحوظة وحيدة لبحث نقل الهمزة، وهي أن ظاهرة تخفيف الهمزة مبنية على الجواز إذا توفرت شروط ذلك كما أشرنا، وقد استثنى اللغويون من ذلك كلمة واحدة إذ يجب فيها التخفيف حتى في لغة النثر، وهي كلمة (يرى) وما اشتق منها، وهذه الكلمة ماضيها (رأى)، والميزان الصربي للفعل المضارع هو (فَعَلَ يَفْعَل ← رَأَى يَرَأَى)، يقول سيويوه: "إلا في (ترى) و(يرى) و(أرى) و(نرى)، فإن أصله (يرأى) وهو أصل متروك إلا في لغة تيم اللات فإنهم يستعملون هذا الأصل فيقولون: (يرأى) كما تقول جميع العرب (ينأى) كقول الشاعر:

أري عينيّ ما لم يرأياه // كلانا عالمٌ بالتّرهات

الشاهد هو مجيء (يرأياه) على الأصل دون تخفيف، ولا يستعمل هذا إلا في لغة الشعر إذا اضطرب الشاعر لمواكبة الوزن بالرغم أنه مسموع عن بعض العرب كما يقول سيويوه، وربما اختير التخفيف لهذه الكلمة لكثرة ورودها وعرضها في الكلام وسهولة نطقها مخففة، وفي هذا إثراء لتفعيل لغة الشعر واضطرار الوزن للكشف عن بعض الظواهر اللهجية القديمة، وقد صادفني بيت للشاعر ابن هانئ الأندلسي فيه صياغة لهذه الكلمة بدون نقل على أصلها المتروك وذلك لضرورة الوزن فقط:

ليست سماء الله ما ترأوتها // لكن أرضاً تحتويه سماء⁵¹

الشاهد (تأونها) يجب قراءتها على الأصل المتروك لضرورة الوزن، بل قد شُع هذا من بعض العرب حتى في لغة النثر، يقول سيبويه: "وحدّثني أبو الخطاب أنّه سمع من يقول: قد أَرَاهم، يجيء بالفعل من رأيتُ على الأصل، من العرب الموثوق بهم."⁵²

رابعا: **التخفيف بالإدخال**: الإدخال هو إدراج ألف زائدة بين همزتين، وهي ظاهرة موجودة عند بعض اللهجات العربية القديمة وفي بعض الروايات القرآنية، وذلك للثقل الذي يأتي من توالي الهمزتين، وقد أنكر بعض اللغويين تحقيق الهمزتين معا في تواليهما، يقول المبرد في هذا الصدد: "واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعا؛ إذ كانوا يحققون الواحدة. فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين"⁵³.

إن المشقة في توالي الهمزتين شيء محسوس، وقد نفى اللغويون تحقيقهما معا في حالة تواليهما، يقول سيبويه: "... فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فُتحَقَّقًا"⁵⁴، ومن أجل هذا الثقل ورغبة في تحقيق الهمزتين أدخل بعض العرب ألفا زائدة تفصل بين الهمزتين مثل: (أَأَخَذَ ← أَخَذَ، أَنْتَ ← أَنْتِ، أَخْبِرْكَ ← أَخْبِرْكِ)، وهكذا يضعف ذلك الثقل وتتهيأ للقارئ سهولة الجمع بين الهمزتين، ومن الشواهد الشعرية للغة الإدخال قول الشاعر:

فيا ظبيّة الوغسَاءِ بين جُلّاجِل // وبين التّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ⁵⁵

فعولن مفاعيلن فعولُ مفاعلن // فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

الشاهد إدخال ألف فاصلة بين الهمزتين في كلمة (أَنْتِ ← أَنْتِ)، أما قراءتهما بالتحقيق من غير إدخال يحدث نشازا في الوزن؛ وهو استعمال زحاف القبض غير المرغوب فيه، ومن الشواهد أيضا على لغة الإدخال قول الشاعر:

حُزُّقٌ إذا ما القومُ أبدؤا فِكاهَةً // تَقَكَّرَ آيَّاهُ يعنون أم قرداً⁵⁶

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن // فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

الشاهد إدخال ألف زائدة فاصلة بين الهمزتين في كلمة (آيَّاهُ ← آيَّاهُ)، ولا يمكن تغليب الرواية بين التحقيق وبين الإدخال؛ لأن التحقيق من غير إدخال يؤدي إلى كسر الوزن، وهذا ما تتيحه لغة الشعر في معرفة أساليب الرواية.

الخاتمة:

لقد أوصلنا هذا البحث إلى نتائج مهمة تتعلق بالدراسة الصوتية للهمزة في مجال تخفيفها، وهي أحكام واردة بكثرة في لغة الشعر لا يمكن الاستغناء عنها، وهذه أبرز النتائج المتوخاة من هذه الدراسة:

- تخفيف الهمزة ليس اختياريا في التأليف الشعري، بل هو لغة واجبة إذا دعت الضرورة الموسيقية لذلك، أما في لغة النثر فهو جائز على الإطلاق إذا كانت القاعدة تبرر ذلك.
- تخفيف الهمزة هو لغة مهجورة، وليس ضرورة كما يتوهم البعض، وهذه اللغة لا توجد استعمالا إلا في القراءات القرآنية أو اللغة الشعرية، فالأولى كونها محفوظة بالمشافهة والسماع والتدوين، والثانية محفوظة بالإيقاع وزنا وقافية، وكلاهما يضمن حفظ الآثار الصوتية للهمزة بصفة موثوقة.
- تعتبر القافية جزءا مهما بارزا في استدراك ما يعجز عنه النظم، ولا يكمن دورها في صحة الوزن من عدمه، بل في الخاتمة الموسيقية المتعلقة بمعرفة هوية الهمزة من حيث التحقيق أو التخفيف، ولهذا يرجع الحكم إليها في بعض الظواهر الصوتية كما رأينا.
- التخفيف نوعان؛ تخفيف يدركه الوزن، وتخفيف لا يدركه؛ فالأول هو محل الشاهد في كتب اللغويين، ولا يقوم الوزن إلا به، أما الثاني فهو المهجور استعمالا لأنه دقيق ومروي بالمشافهة، والشعر لم يتواتر إلينا مشافهة، وهذا السبب قد ساهم في غياب أثر صوتي فصيح مسموع عن العرب.
- التخفيف بالإدخال ليس له أثر شعري إلا في شواهد نادرة، بالرغم من تأثيره من ناحية الوزن؛ ولهذا أصبح لغة غريبة ومستهجنة شعرا ونثرا، وهذا الإهمال ليس تضييفا له بقدر ما هو اختفاء يرجع سببه إلى عدم وروده إلا قليلا.

هوامش:

¹ حمزة عبد الله النشرفي، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، د ط، 1986، ص97.

² محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج 01، دار الشرق العربي، بيروت، ط 03، د ت، ص42.

³ ابن يعيش، شرح المفصل، ج 09، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ط، د ت، ص112.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ج 09، ص109.

- ⁵ ابن زيدون، ديوان ابن زيدون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 01، 2005، ص123.
- ⁶ ينظر: شرح المفصل، ج 09، ص112.
- ⁷ أبو نواس، ديوان أبي نواس، دار صادر، بيروت، د ط، د ت، ص278.
- ⁸ النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط 02، 2005، ص27.
- ⁹ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط 01، 1982، ص(2106 - 2107).
- ¹⁰ عبد الوهاب البياتي، الأعمال الشعرية، دار الفارس، عمان، د ط، 1995، ص08.
- ¹¹ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 03، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 03، 1988، ص(549 - 550).
- ¹² ابن خفاجة، ديوان ابن خفاجة، تح: عبد الله سنودة، دار المعرفة، بيروت، ط 01، 2006، ص20.
- ¹³ منصور النمري، ديوان منصور النمري، تح: الطيب العشاش، دار المعارف، دمشق، د ط، 1981، ص92.
- ¹⁴ الإمام الشافعي، ديوان الإمام الشافعي، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط 03، 2005، ص115.
- ¹⁵ شرح الكافية الشافية، ص(2106 - 2107).
- ¹⁶ أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار صاور، بيروت، د ط، 1957، ص210.
- ¹⁷ ينظر: شرح المفصل، ج 09، ص112.
- ¹⁸ ديوان الإمام الشافعي، ص95.
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص113.
- ²⁰ المبرد، المقتضب، ج 01، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب مصر، ط 03، 1994، ص293.
- ²¹ سيبويه، الكتاب، ج 03، ص(549 - 550).
- ²² ينظر: عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط 01، 2006، ص150.
- ²³ ابن مالك الطائي، شرح الشافية الكافية، ص2092.
- ²⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص: 2107، والكتاب، ج 03، ص543.
- ²⁵ عمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، المطبعة الوطنية، بيروت، ط 01، 1934، ص226.
- ²⁶ عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 02، 1996، ص(88 - 89).
- ²⁷ الرافي، ديوان الرافي، ج 01، مطبعة جامعة الإسكندرية، د ط، 1322 هـ، ص18.

- ²⁸ ينظر: الكتاب، ج 03، ص: 543، وشرح المفصل، ج 09، ص112.
- ²⁹ الخنساء، ديوان الخنساء، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 02، 2004، ص14.
- ³⁰ ابن قلاقس، ديوان ابن قلاقس، تح: خليل مطران، مطبعة الجوائب، د ط، 1905، ص61.
- ³¹ ينظر: ابن مالك الطائي، شرح الشافية الكافية، ص(2105 - 2106).
- ³² ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 09، ص108.
- ³³ البحترى، ديوان البحترى، ج 02، مطبعة هندية، مصر، ط 01، 1911، ص83.
- ³⁴ منصور التّمري، ديوان منصور النمرى، تح: الطيب العشاش، دار المعارف، دمشق، د ط، 1981، ص149.
- ³⁵ تأبط شرا، ديوان تأبط شرا، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط 01، 2003، ص77.
- ³⁶ سيبويه، الكتاب، ج 03، ص545.
- ³⁷ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 09، ص109.
- ³⁸ ينظر: المرجع نفسه، ج 09، ص115.
- ³⁹ ابن مالك الطائي، شرح الشافية الكافية، ص2104.
- ⁴⁰ ابن هانئ الأندلسي، ديوان ابن هانئ الأندلسي، المطبعة اللبنانية، بيروت، د ط، 1886، ص142.
- ⁴¹ جرير، ديوان جرير، ج 02، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط 03، د ت، ص265.
- ⁴² عنتر بن شداد، ديوان عنتر بن شداد، مطبعة الآداب، بيروت، د ط، 1893، ص84.
- ⁴³ أبو فراس الحمداني، ديوان أبي فراس الحمداني، مكتبة الشرف، بيروت، د ط، 1910، ص81.
- ⁴⁴ الخطيب التبريزي، كتاب الكافي في العروض والقوافي، تح: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 03، 1994، ص19.
- ⁴⁵ ابن زيدون، ديوان ابن زيدون، تح: كامل كيلاني وعبد الرحمن خليفة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 01، 1932، ص75.
- ⁴⁶ البحترى، ديوانه، ج 02، ص57.
- ⁴⁷ أبو الطيب المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي، ج 04، شرح أبي البقاء العكبري، دار المعرفة، بيروت لبنان، د ط، د ت، ص281.
- ⁴⁸ امرؤ القيس، الديوان، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط 02، 2004، ص25.
- ⁴⁹ البهاء زهير، ديوان البهاء زهير، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد طاهر الجبلاوي، دار المعارف، القاهرة، ط 02، د ت، ص17.
- ⁵⁰ امرؤ القيس، الديوان، ص26.

- ⁵¹ ابن هانئ الأندلسي، الديوان، المطبعة اللبنانية، بيروت، د ط، 1886، ص06.
- ⁵² سيويو، الكتاب، ج 03، ص546.
- ⁵³ المررد، المقتضب، ج 01، ص295.
- ⁵⁴ سيويو، الكتاب، ج 03، ص549.
- ⁵⁵ ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط 01، 2006، ص264.
- ⁵⁶ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 09، ص118.